الأمم المتحدة

E/AC.51/2019/L.4/Add.17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جون **ياماداً** (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ١٥
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.18)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وقدمت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثل للأمين العام البرنامج وأجابا على الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

020719 020719 19-10833 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أُعرب عن تقدير ودعم للبرنامج وللعمل الذي تقوم به اللجنة. ولاحظت بعض الوفود العمل الذي تقوم به اللجنة لدعم البلدان في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورحبت على وجه الخصوص بالصلة القائمة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي.

٤ - وسلط أحد الوفود الضوء على الجهود التي تبذلها اللجنة في تقديم الدعم والمساعدة التقنية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتهيئة بيئة للاستثمار في المنطقة وشجع اللجنة على مواصلة تشجيع التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في أفريقيا. وأشار أحد الوفود إلى أن توافر إمكانية الاتصال بالإنترنت دون انقطاع ما زالت تشكل تحديا بالنسبة للمنطقة، وأعرب عن أمله في أن تعمل اللجنة على حل هذه المشكلة.

٥ - ووجه أحد الوفود الانتباه إلى الفقرة ١٨-١٩، وأعرب عن تقديره لاعتزام اللجنة نقل عملها من مجرد التركيز على القطاع العام إلى شمول القطاع الخاص، وكذلك اعتزامها تقديم الدعم من خلال عملها في مجال تمويل القطاع الخاص. واعترف وفد آخر بأهمية اللجنة في تعزيز التقدم الاقتصادي وبناء قدرات السوق المحلية في المنطقة الأفريقية، فأشار إلى أن كيانات أخرى تضطلع بأدوار أكثر أهمية فيما يتعلق بالمناقشات المتصلة بتمويل القطاع الخاص، وشدد على أن اللجنة ليست المنتدى المختص بإنشاء ولايات جديدة.

٦ - وعلق أحد الوفود بأن الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ تعكس بدقة العمل الجيد الذي تقوم به اللجنة، لا سيما في تشخيص التحديات الاقتصادية التي تواجه أفريقيا وفي توفير الحلول. ولاحظ الوفد نفسه أن البرامج الفرعية تتسق مع رؤية القيادة التي يعتمدها بلده وتتمثل في تحول اقتصادي يقوم على المعرفة ومركز على القطاع الخاص ويوجهه التصدير. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، وافق وفد آخر على أن التركيز على اقتصاد يقوده القطاع الخاص والتصدير هو الصيغة التي أثبتت نجاحها.

٧ - وشجع أحد الوفود اللجنة على إعطاء أهمية أكبر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في القارة الأفريقية وأداء دور توفيقي في الجهود المبذولة لبناء القدرة في مجال الحوكمة. وشجع الوفد نفسه اللجنة أيضا على تحسين نشر منشوراتها، بالنظر إلى أنها لا تتمتع حاليا بانتشار واسع وذكر أنها ينبغي ألا تستهدف الحكومات فحسب بل أن تستهدف القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني أيضا. ولاحظ وفد آخر أن اللجنة مؤسسة ذات مصداقية ساهمت بالكثير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال العمل بوصفها مركز فكر وبتقديم الدعم التقني للبلدان الأفريقية وغيرها من المؤسسات في المنطقة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأعرب عن تقدير لعمل اللجنة في مجال تعزيز رأس المال البشري والاستثمار فيه، وهو أهم موارد القارة.

٨ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها الشديد من التدفقات المالية غير المشروعة في القارة، التي شُبهت ''أُكال في اقتصاداتنا''، ولاحظت أن أخطاء الفوترة تحرم الدول من عملة صعبة كان من الممكن استخدامها لولا ذلك في الاستثمار في البنى التحتية، وبالتالي تمنع تحسين ظروف الحياة في أفريقيا وتضر باحتمالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي ستعالج بها اللجنة مسألة أخطاء الفوترة. ومن جانب آخر، لاحظ أحد الوفود وجود تباين في مجموع الأرقام المبلغ عنها بالنسبة

للتدفقات المالية غير المشروعة وطلب توضيحات بشأن المبالغ الخيالية التي أشارت إليها مصادر مختلفة، والتي تتراوح بين عشرات البلايين من الدولارات وأكثر من ١٥٠ بليون دولار سنويا. ولاحظت وفود أيضا أن اقتصاد أفريقيا ما زال يخسر ١٥٠ بليون دولار سنويا بسبب بَلِيَّة التدفقات المالية غير المشروعة، على الرغم من الجهود المبذولة للقضاء عليها. وأعربت وفود عن أملها في أن تقدم المفوضية الدعم للمنطقة في التصدي لتلك المشكلة، في وقت توجد في أفريقيا على استعداد لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم وتوسيع نطاق تجارتها مع بقية العالم.

٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن السرد البرنامجي لم يشر إلى تأثير الاقتصاد غير الرسمي، الذي يرى الوفد أنه مدمر للغاية لاقتصادات بلدان المنطقة، لأنه يضر بتنويع الموارد. وطُلب توضيح إضافي في هذا الصدد.

١٠ - وفيما يتعلق بالتوجه العام، أعربت عدة وفود عن قلقها من مواءمة أهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠ مع أهداف البرامج الفرعية ذات الصلة للهيئة ونتائجها المستهدفة. وأشار أحد الوفود إلى المواءمة المقررة للبرنامج مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وارتأى أنه ينبغي للمنظمة ألا تربط البرامج بالميثاق، لأن الميثاق يمثل رؤية شاملة للمنظمة وليست أداة من أدوات الإدارة. وأضاف الوفد أنه قد يكون من المفيد فصل الرؤية الخاصة بالبرنامج عن التوجه الاستراتيجي العام. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على مزايا تسليط الضوء بوضوح على أن خطة عام ٢٠٦٣ هي بالفعل رؤية ''المستقبل الذي نصبو إليه''، على النحو الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦. والتمس وفد آخر توضيحا بشأن الأساس المنطقي لحالات المواءمة المقترحة مع أهداف التنمية المستدامة، فكرر تعليقات أبديت فيما يتعلق بخطط برنامجية أخرى مفادها أن المواءمة غير متناسقة وأن مواءمة الميزانية البرنامجية مع الأهداف ليست أمرا محتما، في رأيه. ولاحظ الوفد كذلك أن المواءمة، على النحو الذي قُدمت به، تحد مما يمكن القيام به في إطار البرنامج وارتأى أن استخدام مصطلح ''الصلة'' وليس ''المواءمة'' لوصف العلاقة بين الأهداف والبرنامج يمكن أن يحل المشكلة.

١١ - وكما هو مذكور في الفقرة ١٨-١٨ (ج) في الفرع الخاص بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠، رحب أحد الوفود باعتزام اللجنة تصميم وتنفيذ نماذج تمويل مبتكرة فيما يتعلق بالبنى التحتية والأصول البشرية والمادية والاجتماعية من أجل تحويل أفريقيا وطلب المزيد من المعلومات عن كيفية تحقيق ذلك.

١٢ - ووجه أحد الوفود الانتباه إلى نتائج التقييمات، ولا سيما الفقرة ١٨-٢٦ (ج)، بشأن ما حُدد من مواطن ضعف في تصميم برامج اللجنة وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها. وطُلب توضيح بشأن الكيفية التي تعالج بها اللجنة نقاط الضعف تلك.

١٣ - وفيما يتعلق بشكل عرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، ولا سيما البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، والبرنامج الفرعي ٣، تنمية القطاع الخاص وتمويله، والبرنامج الفرعي ٤، البيانات والإحصاءات، والبرنامج الفرعي ٥، تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والبرنامج الفرعي ٦، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبرنامج الفرعي ٩، الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية، جرت الإشارة إلى أنه، بالنسبة لعام ٢٠٢٠، جميع تلك البرامج الفرعية لها عناوين مختلفة عن العناوين التي سبق أن اعتمدتها الجمعية العامة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي هذا الصدد، طلب الوفد

توضيحا بشأن ما إذا كان قد طرأ تغيير جوهري على ولايات تلك البرامج الفرعية. واستفسر بعض الوفود عن وضع المعلومات المتعلقة بأداء البرنامج لعام ٢٠١٨ في مرفق، وليس جمعها مع الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، كما هو الحال على ما يبدو بالنسبة لخطط برنامجية أخرى. وارتأى أحد الوفود أنه يمكن مواصلة إعادة النظر في طريقة العرض.

١٤ - وأشار أحد الوفود إلى أنه في الماضي كان من المتوقع أن تزود اللجنة بورقة غرفة اجتماعات تتضمن تفاصيل التغييرات بين البرنامج المعتمد والخطة البرنامجية المقترحة ولاحظ أن الحال لم يكن كذلك بالنسبة لعام ٢٠٢٠، مما زاد من صعوبة النظر فيه البرنامج.

١٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم الإضافي المطلوب للدول الأعضاء من أجل مواصلة تكييف واعتماد إطار نمذجة أولي يستخدم بوصفه أداة لمساعدة البلدان الأفريقية في عملياتها المتعلقة بصياغة السياسات وتنفيذها، طُلب توضيح الكيفية التي يُقدم بها ذلك الدعم وما إذا كانت هناك آلية قائمة بالفعل أو ما إذا كان الدعم يقدم بناء على طلبات ترد من البلدان.

١٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة، أعربت بعض الوفود عن تحفظات بشأن الفرع المسمى ''التحدي والاستجابة'' الوارد تحت أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠، حيث قيل إن ''التحدي'' يتمثل في أنه، على الرغم من وجود الإرادة السياسية على نحو ما تجلى من خلال التوقيع والتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، طلبت بعض الدول الأعضاء المزيد من المشورة بشأن كيفية الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة. وفيما يتعلق بتلك النقطة، لاحظت وفود أن الدول الأعضاء التي تطلب الدعم فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من التجارة الحرة لا تطرح تحديا لأن دور اللجنة يكمن في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء. ولاحظ وفد آخر الصعوبات الناشئة عن عدم ترقيم الفقرات، فأشار إلى وجود اختلافات في الترجمة الفرنسية مقارنة بالنسخة الإنجليزية، التي جرت الإشارة فيها ضمنيا إلى أن الدول الأعضاء التي تطلب الدعم تشكل تحديا. ولاحظ الوفد أنه في النسخة الفرنسية، كانت الرسالة مختلفة تماما، لأنها تشير إلى أن اللجنة تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل الاستفادة بشكل أفضل من فوائد توقيع الاتفاق، وأشار إلى أنه لم يرد ذكر أي تحد. وسأل أحد الوفود عن تعريف مصطلح ''تحدي''، فأشار إلى أنه في عدة حالات، وُصف طلب خدمة من الخدمات بأنه تحد.

١٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، تنمية القطاع الخاص وتمويله، شددت عدة وفود على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأشادت بالجهود التي تبذلها اللجنة لمعالجة المسألة في مختلف بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، ظهر من التقرير وأثناء المناقشات بين الوفود أن العديد من البلدان الأفريقية ما زالت بحاجة إلى الاطلاع بشكل تام على التحديات والفرص التي ينطوي عليها الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو توقيع الاتفاق. واستفسر أحد الوفود عن تقارير الاستعراض الإقليمية وطلب توضيحا عما إذا كانت الوكالات والصناديق والبرامج تشارك في هذه العملية.

١٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، البيانات والإحصاءات، أعربت عدة وفود عن دعمها للمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي ستقدم إلى بلدان المنطقة ودعت إلى زيادة التغطية، بالنظر

إلى أهمية الإحصاءات لأغراض التخطيط ولأن العديد من البلدان تعاني من مشكلة قِدم الإحصاءات. وأكدت عدة وفود ضرورة تركيز اللجنة اهتمامها على البيانات والإحصاءات وعلى تزويد بلدان المنطقة بالقدرة الهيكلية المناسبة في ذلك المجال. ولاحظ أحد الوفود أن مصطلح ''تحدي'' على ما يبدو له معان مختلفة في سياقات مختلفة، فأشار إلى أنه في حالة الإحصاءات، ضرورة التصدي لمسألة قِدم الإحصاءات تعد بالفعل تحديا خطيرا يجب التغلب عليه. وفيما يتعلق بتطوير البيانات والإحصاءات، لاحظ أحد الوفود أنه يشكل مجال من المجالات التي يمكن للجان الإقليمية أن تضيف قيمة فيها.

١٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، تساءل وفد عن الولايات التشريعية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة التي تدعم الأنشطة المتعلقة بتعزيز الاقتصاد الأزرق. وأشار الوفد إلى الفقرة ١٨-٦٣، فطلب توضيحا بشأن مصدر التمويل المذكور في تلك الفقرة لمشروع التعاون الميداني والتقني بشأن إدارة الاقتصاد الأزرق وتنفيذ السياسات وعما إذا كان ذلك التمويل يعتمد على التبرعات. واستفسر وفد آخر عن دور التمويل الدولي في أنشطة البرنامج الفرعي.

٢٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أشار أحد الوفود إلى أنه يجب الإشادة بالعمل الذي تقوم به اللجنة في تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق وضع برامج تنهض بالنساء والفتيات والشباب.

٢١ - وفيما يتعلق بشكل البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، أشار أحد الوفود إلى أنه في العنصر ١، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، تحتل المرأة والشباب في أفريقيا مكانة بارزة في النتيجة المقررة التي سُلط الضوء عليها فيما يتعلق بعام ٢٠٢٠. غير أن الوفد لاحظ أنه لم يرد ذكر المواءمة مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وفيما يتعلق بالعنصر ٢، الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، في إطار البرنامج الفرعي نفسه، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن الكيفية التي ينبغي أن تنظر بها القارة الأفريقية في مسألة السكان والخصائص الديموغرافية، وكذلك في مسألتي التفاوت بين الجنسين والجوع. وطرح الوفد سؤالا عن الكيفية التي تفسر بها اللجنة مفهوم الخصائص الديموغرافية التاريخية وما إذا كانت هناك عناصر أخرى من الضروري أخذها في الاعتبار لمعالجة مسألتي التفاوت بين الجنسين والجوع.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، في إطار العنصر ٣ من البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا، لاحظ أحد الوفود أن النتيجة المقررة التي سُلط الضوء عليها بالنسبة لعام ٢٠٢٠ تشير إلى زيادة التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا. غير أن المعلومات المتعلقة بمواءمة البرنامج الفرعي مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (المتصل بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) كانت غائبة بشكل ملحوظ. ولاحظ الوفد أن حالات عدم الاتساق في المواءمة مع الأهداف يتسبب في تشويش وطلب آراء اللجنة بشأن الأساس المنطقي لمسألة المواءمة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٩، الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية، في إطار النتيجة المقررة التي سُلط الضوء عليها بالنسبة لعام ٢٠٢٠، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن استخدام مصطلح ''مجزية للجميع''، وتحديدا فيما يتعلق بالتصريح الذي يفيد بأن جعل الهجرة ''مُجزية'' لجميع المعنيين بها يسهم في الحد من الفقر.

٢٤ - وعلى الرغم من اتخاذ العديد من القرارات ووضع العديد من البرامج التي تركز على الشباب من جانب كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مثل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وعقد الشباب الأفريقي ٢٠٠٩-٢٠١٨، وفرقة المتطوعين الشباب التابعة للاتحاد الأفريقي، أعربت عدة وفود عن قلقها من عدم وجود برنامج فرعي مخصص بشكل صريح لهذه الفئة الفرعية. واقترح أحد الوفود أنه ربما ينبغي أن يكون للبرنامج برنامج فرعي عاشر يتناول مسألة الشباب والعمالة، بالنظر إلى أن البطالة في هذه الفئة السكانية تشكل اتجاها متناميا في أفريقيا يرى الوفد أنه سيصبح قنبلة ديموغرافية موقوتة إذا لم يُتصد له. وردا على تعليق من اللجنة بأن مسألة الشباب تعتبر موضوعا شاملا، ارتأى نفس الوفد أن مسألة المرأة مسألة ذات طابع شامل وتشكل برنامجا فرعيا في حد ذاتها. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه إذا لم تُعتبر المسألة الشاملة المتعلقة بالشباب والعمالة برنامجا فرعيا، فباستعمال نفس المنطق، ينبغي أيضا ألا يُنظر بصورة مستقلة في البرنامج الفرعي ٦ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٥ - ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة الدول الأفريقية في التصدي لتغير المناخ، وأشار إلى أن الدول سبق لها أن أعربت عن رغبتها في وضع خطط وطنية للتنمية بشأن هذا الجانب قبل وقت طويل من توقيع اتفاق باريس.

٢٦ - وطُرح سؤال فيما يتعلق بالتعاون المتوقع والاتساق بين عمل اللجنة ودورها تجاه نظام المنسقين المقيمين الجديد، الذي بدأ نفاذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢٧ - واعترف أحد الوفود بأهمية فعالية رصد المكاسب في الكفاءة والإبلاغ عنها.

٢٨ - وعلق بعض الوفود على أن تعبير بعض أعضاء اللجنة عن تطلعات كبيرة تجاه البرامج، لا سيما من حيث تعلقها بإنشاء ولايات جديدة، مسألة لا تدخل في نطاق عمل اللجنة. وأشار وفد آخر إلى أن دور اللجنة يتمثل في الموافقة على البرامج و/أو رفضها أو تضييق نطاقها و/أو إعادة صياغتها، لا سيما إذا أُعدت البرامج بشكل غير جيد.